رمزي سليمان*

عن التهميش والاستبعاد:

تهميش الفلسطينيين كمواطنين يتداخل في تعريف اسرائيل كدولة يهودية

تقديم :

يؤكد أشهر عمل لـ فرويد حول علم النفس الاجتماعي (فرويد ١٩٢١/ ١٩٥٥) على الطبيعة الوهمية لالتزام الجماعات وسلوكها. وهو يضع تمييزاً بسيطاً بين الجماعة التفضيلية in-group والجماعة الهامشية out-group، ويبين بصدق أن حُبّنا للرفاق محدود بحدود الانتماء الجماعي. لكن العلاقة بين الأغلبية والأقلية لم يتم التطرق إليها. من الواضح أنه مهما كانت الأوهام التي نشترك بها داخل الجماعة، ومهما كانت قوة الروابط العاطفية، فإن وجودنا محكوم دائماً بالواقع القاسي لفروقات النفوذ، إن الوضع في اسرائيل محكوم بانقسام غير متوازن بين أغلبية اسرائيلية – يهودية وأقلية فلسطينية.

إن العلاقة بين هاتين المجموعتين وضعت قيد الدراسة، بطبيعة الحال، وتم تقصي مسألة هوية الاقلية مدة أربعين عاماً على الأقل، لكنه من العدل الادعاء أن كل البحث النفسي – الاجتماعي حول الهوية الجمعية للفلسطينيين في اسرائيل قد تبنّى وجهة نظر جامدة. ولدى مراجعة مجمل البحث الأكاديمي يتكشف أن نقطة التركيز تجمعت حول تقصّي الملامح المختلفة ذات العلاقة بالمركزية النسبية للهويّات القومية، المدنية والدينية لهذه الأقلية. من أمثلة ذلك أن يوحنان بيريس (١٩٦٧) قاس «مركزية» و«تضامن» و«تكافؤ» مختلف أشكال معيِّنات الهوية الذاتية. لقد قاس هوفمان وروحانا (١٩٧٦) ولازاروفيتس مع آخرين (١٩٧٨) «الأهمية» النسبية، و«الجاذبية» و«السمة المميزة» لمعيّنات الهوية الذاتية. وهناك دراسات أخرى في مجالات علم النفس الاجتماعي وعلم الاجتماع توضح اهتماما متزايدا في المقارنة بين الأهمية المدركة لهوية المدني (الاسرائيلي) والعرقي (الفلسطيني)، وبناء علم نماذج الشخصية يرتكز على الأهمية المدركة (أمثلة على ذلك دراسات تسلر، ١٩٧٧؛ سموحا ١٩٨٨؛ روحانا، ١٩٩٣ , ١٩٩٧؛ سليمان وبيت هلاحمي ١٩٩٦ , ١٩٩٧،

* محاضر في جامعة حيفا، رئيس مركز الجليل للأبحاث

من مظاهرات هبة تشرين الأول ٢٠٠٠ في المدن العربية في اسرائيل

ودراسة لـ سليمان قيد النشر). وبصرف النظر عن الفرق في التوجه والمدخل، فإن كل الدراسات، بما في ذلك المذكورة آنفاً، تعتبر الهوية الإثنية والمدنية مركّباً ثابتاً نسبيا. إن ذلك لا يعني أن الطبيعة الدينامية لتلك الهويات قد تمّ تجاهلها من قبل الدارسين جميعاً. وللتوكيد على أن الأمر لم يكن كذلك، فإننا نشير إلى البحث الموسع الذي قام به سموحا (١٩٨٨ ، ١٩٩٢) حيث قدّم معلومات غاية في الأهمية تتعلق بالتغير الدينامي في افضلية الانتماء الجمعي، واقترح شروحاً اجتماعية – سياسية لتفسير هذه التغيرات. ما يتم نقاشه هنا، هو أنه لم يكن هناك من محاولة منظمة لتقديم نموذج إدراكي لفهم جوهر تلك الدينامية.

يؤلف هذا الفصل محاولة للاجابة على هذا التحدي من خلال اقتراح نموذج دينامي لفهم بناء الهوية الاثنية للأقلية الفلسطينية. هذا النموذج يفترض أن القوى الفاعلة وراء البناء الدينامي لهذه الهوية، الى حدّ كبير، محكومة بالمكانة المدنية للأقلية وعلاقتها المتصارعة مع الأغلبية اليهودية المسيطرة. واضافة الى توصيف العناصر الأساسية لهذا النموذج، فإننا سنكشف عن أهميتها في فهم بعض القضايا الرئيسية ذات العلاقة بتماسك الأقلية وانتسابها لعناصر معينة من الثقافة العربية الفلسطينية.

ولتهيئة المسرح للنموذج المقترح، نبدأ بادعائين: الأول، ان الاقلية الفلسطينية تشكل مجموعة هامشية في الدولة اليهودية، والثاني هو أن سياسة الدولة وممارساتها، هي والشعب اليهودي، إزاء الأقلية الفلسطينية هي سياسات وممارسات نفوذ وسيطرة.

الهامشيّة المدنيّة

إن وصفاً ملائماً لواقع الحال الذي يؤدي إلى تهميش الفلسطينيين في المجتمع الاسرائيلي يتطلب تحليلاً سياسيا للأيديولوجيا الصهيونية، اضافة إلى تحليل تاريخي لما سبق وما تبع «النكبة». ولأن مثل هذا التحليل أوسع من حجم هذا الفصل، فإننا سنحصر أنفسنا بالقول بإيجاز إن تهميش الفلسطينيين في الدولة اليهودية كان نتيجة حتمية للأيديولوجيا والممارسة الصهيونية. كان طرد مئات الآلاف من الفلسطينيين سنة ١٩٤٨ وتدمير مئات القرى اضافة إلى الاجراءات التعسفية الأخرى، دليلاً كافياً لمن بقي من الفلسطينيين في وطنهم على أن الدولة اليهودية تستبعدهم من نطاق المواطنة وتعتبرهم أعداء محتملين. أما الممارسات اللاحقة للدولة، وتحديداً الحكم العسكري الذي فرض حتى العام ١٩٦٦ على تلك الأقلية، والقضم المستمر للأراضي الفلسطينية، والاجراءات الرسمية وغير الرسمية القاسية والتمييزية، فقد عززت الاحساس بالعداء والاستبعاد.

في هذا السياق يكون لسياسات وتصرفات المؤسسات الحكومية وغير الحكومية التمييزية أهمية خاصة، لأنها أدت إلى الابقاء على التوزيع الجغرافي للفلسطينيين في قرى لم يصلها التطور، أو في أحياء شبيهة بالغيتو في بعض المدن مثل حيفا ويافا واللد. إضافة إلى المساوئ الاجتماعية – اقتصادية الناجمة عن استبعاد الأقلية الفلسطينية عن المدن، فإن هذا الاستبعاد قد جرد هذه الاقلية من التجارب الاجتماعية والثقافية التي تميز المجتمعات المعاصرة.

إضافة إلى التهميش والاستبعاد التام عن اقتصاد الدولة وعن الجغرافيا والحكومة، ولزيادة ذلك التهميش والاستبعاد، فقد كان الفلسطينيون وما يزالون، مستبعدين عن الأجواء المدنية والثقافية الاسرائيلية، ولو استعرنا من الكاتب المعروف الروائي ديفيد غروسمان فإن الفلسطينيين هم «الحاضرون الغائبون» كأفراد وجماعة.

هناك توثيق جيد لحقيقة أن الدولة اليهودية اتخذت على الدوام موقفاً «استبعاديا» إزاء الأقلية الفلسطينية التي تعيش وسطها. في الواقع، فإن معظم الأدبيات ذات العلاقة تتفق في توكيدها على الطبيعة الإثنية (اليهودية) لاسرائيل (أنظر: سموحا، ١٩٩٠؛ سعادة، ١٩٩٢؛ بيت – هلاحمي، ١٩٩٢؛ يفتاحئيل، ١٩٩٣؛ بورهيس وآخرون، ١٩٩٧؛ روحانا، ١٩٩٧) وطبيعة الأيديولوجيا والسياسة الاستبعادية إزاء الأقلية العربية (أنظر: بشارة، ١٩٩٥؛ روحانا، ١٩٩٧؛ روحانا وغانم، ١٩٩٨). وكدولة تعرف نفسها على أنها دولة الشعب اليهودي، فقد اتخذت اسرائيل سياسة صارمة ضد الاستيعاب أو الدمج فيما يتعلق بالأقلية الفلسطينية. علاوة على ذلك، فإن السياسة الاسرائيلية كانت حازمة دائما في رفض أي حكم ذاتي للأقلية، مغلقة الباب أمام صيغة الفصل التثاقفي (سعادة، ١٩٩٢).

باختصار، فإننا ندّعي أن تهميش الفلسطينيين كمواطنين يتداخل في تعريف اسرائيل كدولة للشعب اليهودي، إن ذلك لا يعني أن أعضاء الأقلية محرومون من حقوق المواطنة المتساوية فقط، بل إن هذا الحق يعطى اوتوماتيكيا لغير المواطنين من اليهود. إن اقصاء الأقلية الفلسطينية عن تخوم المواطنة المتساوية تصبح مزدوجة كون اليهودية تجمع الدين والعرق في سلة واحدة.

من المهم التوكيد أن تهميش أعضاء الأقلية الفلسطينية كمواطنين ظاهرة في كافة المجالات المدنية والعامة ولا تنحصر فقط في حصّة المصالح العامة ذات الطبيعة التمييزية. ويستتبع ذلك كنتيجة لا بد منها تهميش الأقلية، كشيء جمعي، من ثقافة الدولة وأساطيرها ورموزها. في أفضل الحالات، فإن التهميش الثقافي يأخذ شكل الاغتراب والغياب، وفي أغلب الأحيان، يأخذ شكل «التبخيس»، والأنماط السلبية والتجرد من الصفات الانسانية. ورغم أن المفاهيم والأنماط السلبية المتعلقة بالأقليات، هي لسوء الحظ، ظواهر كونية، فلا بد من ملاحظة أن قضية الاقلية الفلسطينية أكثر تعقيداً من تلك الموجودة لدى الأقلية الهندية في انكلترا أو الأقلية الجزائرية في فرنسا. ذلك لأن الكثير من القيم في الأيديولوجيا الصهيونية، وتاريخ الدولة الجمعي، تشتق تكافؤها الايجابي من اقصاء «الآخر» العربي أو الفلسطيني. كانت استعادة الأرض (غيئولات هأدماه) مثالاً مركزياً للأيديولوجيا الصهيونية قبل وبعد ١٩٤٨. هذا المثال يقضي باستعادة الأرض من أيدي الفلسطينيين (السكان الاصليين) الذين يعتبرون غرباء استولوا على الأرض التي تعود تاريخيا للشعب اليهودي. مثال مهم آخر هو احتلال العمل (كيبوش هعفوداه)، وطبقاً لذلك سعى المستوطنون اليهود الى إقصاء الفلسطينيين من سوق العمل. إن (استعادة الأرض) و(احتلال العمل) مثالان رئيسيان من مجموعة القيم الصهيونية (الايجابية) التي تضم مثل هذا الإقصاء في جوهرها.

السلطة والسيطرة

أكد علماء الاجتماع الاسرائيليون دائما على بعد التقليد – المعاصرة في أبحاثهم حول الاقلية الفلسطينية: وطبقاً لرؤيتهم، فإن البحث حول الأقلية قدّم أسئلة ذات علاقة بالقدرة والجاهزية لدى الأقلية على الاندماج في الثقافة الغربية (الأكثر تقدمية). يتضح من هذا التقليد أن الافتراض هو أن الأغلبية اليهودية تخدم غرض عامل التحديث وحسب. أما علماء الاجتماع والمؤرخون الناقدون، بداية من السبعينيات، فقد انتقدوا هذا المدخل عن جدارة، وحوّلوا نقطة التركيز في أبحاثهم الى تحليل الأبعاد الجيو–سياسية والتاريخية – السياسية للصراع بين الأغلبية اليهودية (الدولة) والأقلية الفلسطينية المحلية (بيت هلاحمي ١٩٩٢؛ سعادة، ١٩٩٢؛ روحانا وغانم ١٩٩٨؛ يفتاشل، ١٩٩٣).

> من المهم التوكيد هنا على أن سياسة الدولة كانت ناشطة على الدوام في تعزيز التهميش الإثني والثقافي عن عمد. وقد تم انجاز ذلك من خلال نشاطات المؤسسات المختلفة، وخاصة النظام التعليمي والإعلام الرسمي، اللذين يلعبان دوراً حاسماً في تعزيز إنتاج وإعادة انتاج ثقافة هامشية للعربي- الاسرائيلي

إن تحويل نقطة التركيز من الأقلية الفلسطينية (كموضوع للبحث) إلى دراسة العلاقات التشابكية، يعني ضمناً بأن تغيّراً حدث في التركيز من بعد التقليد – المعاصرة الى دراسة علاقات النفوذ الخاصة بالأغلبية نحو الأقلية ضمن سياق الصراع الجيو–سياسي والتاريخي السياسي.

إن تحليل سياسة الدولة اليهودية إزاء الأقلية الفلسطينية، كعلاقة محكومة بالنفوذ والسيطرة واضحة بجلاء في عمل ايان لوستيك الريادي. ففي كتابه «العرب في اسرائيل: سيطرة اسرائيل على أقلية قومية»

(لوستيك، ١٩٨٠) حلل أسس وتحولات نظام السيطرة المفروض من قبل الدولة لإخضاع الأقلية الفلسطينية.

من المنطق الاستنتاج أن السمة الرئيسية لممارسات الدولة والأغلبية اليهودية نحو الأقلية الفلسطينية هي النفوذ والسيطرة. وفيما يتعلق بديناميكية بناء الهوية، فإن النقاش ينصّب على أن علاقة النفوذ اللامتوازي بين الدولة (الأغلبية اليهودية) والأقلية الفلسطينية تحوّلت الى أمر داخلي على يد الأقلية، وانها تشكل طاقة مولدة رئيسة للبناء الدينامي لهويتهم الجمعية. فيما يلي سنمضي قدما في الأدعاء بأن تجاور هذه الطاقة المولّدة مع التهميش المدني للأقلية قاد في نهاية المطاف إلى تهميش الأقلية الفلسطينية فيما يتعلق بالهوية الاثنية (للفلسطينيين). ولأن معرفات الهوية هي الشكل الأصلي للروابط العاطفية مع الموضوع (فرويد، ١٩٢١ / ١٩٥٥)، يتضح ان الهامشية الاثنية والاغتراب عن الثقافة الإثنية ذات نتائج سلبية على احترام الانسان لذاته وعلى كينونته السيكولوجية بشكل عام.

الاختيار الفوقي والهامشيّة الإثنية

إن الفرضية الأساسية لهذا الفصل هي أن بناء الهوية الاثنية الفلسطينية في اسرائيل عملية دينامية، وأن ديناميات هذه العملية مضبوطة بعلاقات النفوذ الموجودة بين الأقلية والأغلبية المسيطرة. وبتحديد أكثر، فإن النقاش يقوم على أنه لدى أي معطى تاريخي، فإن اختيارات أعضاء الأقلية لعناصر هويتهم الاثنية كما تتداخل مع ذاكرتهم الجمعية خاضعة على الدوام لخطاب النفوذ الذي يميز علاقتهم بالدولة اليهودية (وغالبيتها) في تلك الفترة التاريخية.

يمكن فهم الطبيعة الدينامية للهوية الاثنية الفلسطينية في اسرائيل من دراسات عديدة حول التصنيف الذاتي للأقلية. وعل أكثر المعطيات اثارة في هذا الموضوع تم الحصول عليها من خلال دراسة ريادية قام بها بيريس، ويوفال – ديفيس (١٩٦٩) عشية حرب ١٩٦٧ وما تلاها مباشرة. ففي صيف ١٩٦٦ طلب الباحثون من الأشخاص الذين أبدوا الاستعداد للإجابة على أسئلتهم، طلبوا منهم ترتيب معيّنات الهوية ذات العلاقة طبقاً لصحة وصفها لهويتهم الاجتماعية. أظهرت النتائج أن تلك المعينات تراوحت (من الأكثر تفضيلا الى الأقل تفضيلاً) كالتالي: (١) اسرائيلي (٢) اسرائيلي عربي (٣) عربي (٤) فلسطيني (٥) مسلم / مسيحي. وفي صيف ١٩٦٧ أجريت دراسة لاحقة مستخدمة المعينات ذاتها. في هذه المرة، كان الترتيب كالتالي: (١) عربي (٢) مسلم / مسيحي (٣) اسرائيلي – عربي (٤) فلسطيني (٥) اسرائيلي. ان الهوية الاسرائيلية المدنية التي تصدرت القائمة قبل سنة، تراجعت الى القاع. وفيما يمكن القول بأن هذا التغير الجذري يعود الى هزيمة العرب الصاعقة في حرب ١٩٦٧، فإن البحوث اللاحقة، تدعم القائلين بأن هذا التغيير في تحديد الهوية الذاتي للفلسطينيين هو عملية دينامية. الأكثر اقناعاً في هذا الصدد هو البحث الطولي المكثف الذي قام به سموحا على عينات تمثيلية من الأقلية الفلسطينية في اسرائيل ١٩٦٧، ١٩٨٠، ١٩٨٥، ١٩٨٨، ١٩٩٠ (سموحا، ١٩٩٢).

وكما وضّحنا سابقاً، فإن اختيار أعضاء الأقلية لعناصر هويتهم الاثنية، كما هي متداخلة في ذاكرتهم الجمعية، خاضعة بشكل دائم لخطاب النفوذ الذي يسم علاقتهم مع الدولة اليهودية والاغلبية اليهودية. إن الخلل الكبير في علاقات النفوذ بين الفريقين اضافة الى القهر المستمر والاقصاء للأقلية الفلسطينية دفع ديناميات بناء الهوية الاثنية الى نقطة الأزمة. إن ما يسم هذه الأزمة هو التآكل المستمر لهوية الأقلية إلى مرحلة الهامشية الإثنية. كما ان اقصاء الفلسطينيين عن الحقل المدني، وما جاور ذلك من عملية اختيار مضبوطة (تحكم طبيعة علاقتهم مع ثقافتهم الاثنية) قد دفعت بهم، كحالة جمعية، الى حافة التهميش الاثني. اما الفراغ الناشئ عن الاغتراب عن ثقافتهم الإثنية فهو مُعبّأ إلى حد ما باندماجهم في صيغة ثقافة اسرائيلية تشبه الغيتو، مهمشة ومشوهة.

من المهم التوكيد هنا على أن سياسة الدولة كانت ناشطة على الدوام في تعزيز التهميش الإثني والثقافي عن عمد. وقد تم انجاز ذلك من خلال نشاطات المؤسسات المختلفة، وخاصة النظام التعليمي والإعلام الرسمي، اللذين يلعبان دوراً حاسماً في تعزيز إنتاج وإعادة انتاج ثقافة هامشية للعربي– الاسرائيلي (بشارة، ١٩٩٥).

ان مبدأ الاختيار المضبوط المقترح يصلح للخروج بمجموعة من الملاحظات المثيرة فيما يتعلق بسلوك اعضاء الاقلية في سياقات متعددة، فعلى سبيل المثال، بامكانه ان يقدم تفسيراً جزئياً على السؤال التالي: لماذا، وعلى مدى خمسين عاماً، بعد قيام دولة اسرائيل وطرد غالبيّة الفلسطينيين من وطنهم، لم يكن هناك سوى شبه محاولة، هذا اذا كانت هناك محاولة اصلاً، لاحياء ذكرى الصدمة الجمعية للفلسطينيين (النكبة)؟ وقد يُفسر ايضا لماذا يتردد الطلبة الفلسطينيون في المدارس الثانوية في السنوات الاخيرة في الالتحاق بمساقات متقدمة في اللغة والثقافة العربية، وهو توجه جعل بعض المدارس تفرض تلك المساقات في منهاجها. وثمة قضية ذات علاقة أيضا تخص اسلوب المعلمين، خاصة في المؤسسات التعليمية الرسمية، في تطوير وترويج مناهج ونشاطات ثقافية. ففي محاولة للتملص من الموضوعات التي تتصادم مع أيديولوجيا الدولة والأغلبية، فانهم عادة ما يحدّون تنظيم النشاطات الثقافية الى نشاطات محايدة،

وفيما يكمن التهميش المدني في تحديد الدولة على انها دولة يهودية، فإن التهميش الاثني نتاج عملية مضبوطة لخيارات هازمة للذات مستلة من الذاكرة الجميعة للأقلية، وهي عملية تحركها علاقة النفوذ القائمة بين الاقلية والاغلبية اليهودية المسيطرة.

مثل الاحداث الفولكلورية التقليدية، وعروض اعمال التطريز الفلاحية والبدوية، وما شابه ذلك.

التنافر

من المنطق ان نفترض ان عملية الاختيار المضبوط والهامشية المدنية لها تأثير متباين على المجموعات الفلسطينية المختلفة وعلى الافراد ايضا. هذا التأثير المتباين يعود الى عوامل عدّة كالاختلافات في المكانة الاقتصادية الاجتماعية والطموحات ومدى قدرتها على رسم الذاكرة الجماعية. ولو كان الافتراض السابق قائماً، فان المرء يمكنه ان يتوقع تنافراً ناجماً عن رجوع اعضاء الاقلية الى العناصر المدنية والاثنية في ثنايا هويتهم الجمعية. ان نتائج الابحاث تدعم هذا الافتراض وتُظهر ان اعضاء الاقلية تتحلق حول مجموعة من التصنيفات تحددها الطريقة التي تجمع الهوية الاثنية والمدنية. (انظر تسلر، ١٩٧٧؛ سليمان وبيت هلاحمي، ١٩٩٦، وسليمان، تحت الطبع). على سبيل المثال، فقد وجد تسلر (١٩٧٧)، ان ٢٩٪ من عينته صنفوا أنفسهم على انهم اسرائيليون، و ٤١٪ كفلسطينيين، و ٢٣٪ كاسرائيليين فلسطينيين. اما سليمان وبيت هلاحمي (١٩٩٦) فقد أجريا إعادة تحليل لمعطيات قاما بنشرها (١٩٩٧). وباستخدام ميزان الفروق الفردية متعددة الابعاد (تاكان وآخرون، ١٩٧٧؛ يونغ وآخرون. ١٩٧٨) وجدا ان المشتركين في الاجابة يمكن حصرهم في ثلاث مجموعات ثانوية رئيسية استناداً الى الانماط المختلفة المستخدمة في الجمع بين العناصر القومية والمدنية من هويتهم الجمعية.

المجموعة الاولى (وتضم ١٨٪ من المشاركين) يمكن النظر اليها على أنها «انفصالية» حيث ان فضاء هويتها ذو بعد واحد هو البعد القومي.

الثانية من المجموعات الثانوية (وتضم ١١٪ من المشاركين) يمكن تعريفها على أنها مجموعة «المندمجين» حيث ان فضاء هويتهم ضم ما هو مدني فقط. أما غالبية المشاركين (٧١٪) يمكن تعريفهم على أنهم مجموعة «التثاقف»، حيث ان فضاء هويتهم كان ذا بعدين، محدداً بالقومي والمدني معاً.

ان الفرق في النتائج التي تم الحصول عليها من خلال الدراسات المختلفة (مثل تلك المذكورة سابقاً) تعزى جزئياً الى الاختلاف في الاسلوب، ولكنها قد تعكس العملية الدينامية في بناء الهوية الاثنية. ولإظهار ان هذا هو الحال، علينا ان نتأمل في النتائج التي نشرها سموحا (١٩٨٨) حيث قام بدراسة مسحية ممثلة العام ١٩٧٥، أظهرت ان ١٢٪ من الاقلية الفلسطينية تستخدم نصاً لهوية مركبة (اسرائيلي– فلسطيني، او فلسطيني في اسرائيل) لوصف هويتهم الجمعية. وفي دراسة تكميلية أجريت العام ١٩٨٧، فان نسبة اولئك الذين يستخدمون الهوية المركبة ازدادت الى ٤٠٪. اما النتائج التي ظهرت في السنوات القليلة الماضية (سموحا وغانم، تحت الطبع) فتظهر تناقضاً حاداً في نسبة المشاركين الذين يتبنون خلفيّة «المثاقفة» بين معّينات هويتهم المدنية والاثنية.

وقد يكون من المثير ملاحظة ان التنافر الناجم عن الاساليب المختلفة المتبعة في تخفيف التوتر بين الهوية الاثنية والمكانة المدنية للأقلية يمكن استخلاصها من مختلف نظريات علم النفس الاجتماعي. واحدة من هذه النظريات هي نظرية الهوية الاجتماعية التي اقترحها هنري تاجفل وزملاؤه (انظر تاجفل، ١٩٧٨ , ١٩٨١ , ١٩٨٢). طبقاً لهذه النظرية فإن اعضاء الأقلية يستخدمون استراتيجيات مختلفة لتجنب الشعور باحتقار الذات. انهم قد يتركون او يفصلون انفسهم عن الجماعة ذات المرتبة الدنيا ويحاولون الانضمام الى الجماعة ذات المرتبة الاعلى (أي عقلية الاندماج). أما الاستراتيجية الاخرى فهي «الابداع الاجتماعي»، حيث يبحث الافراد عن «تميز ايجابي» لجماعتهم مثل إعادة تحديد أبعاد المقارنة بين جماعتهم ومجموعة الاغلبية المتفوقة. إن تغيير أسس التقييم ومرجعية المجموعة الاقل قرباً من الشخص هي استراتيجيات «ابداعية» مألوفة. وأخيراً، قد يختار اعضاء المجموعة الأقل شأناً التنافس المباشر مع الاغلبية من خلال تعبئة المجموعة، كجسم جمعي، وتحدي الوضع القائم. ان التعبئة الجمعية، من خلال تحدي الوضع القائم، تصبح خياراً اذا كانت التعبئة الفردية صعبة او اذا شعر اعضاء الاقلية بان الفرق في المكانة هو شيء غير ثابت.

وهناك نظرية أخرى لها علاقة بالقضية قيد البحث هي نظرية مثاقفة النماذج الشخصية المنظورة (بري وآخرون، ١٩٨٦ ، ١٩٨٩). هذه النظرية تدّعي ان التوتر الذي يعاني منه اعضاء الاقلية في صراعهم بين المماثلة مع مجتمعهم الاثني من جهة او المماثلة مع المجتمع المسيطر (الأغلبية) من جهة اخرى، لا يعني بالضرورة تفضيلاً مطلقاً لواحدة منهما.

إن النظرية هذه تفترض ان اعضاء الأقلية قد يستخدمون واحدة من استراتيجيات المثاقفة الاربع: الدمج، التكامل، الانفصال، والتهميش، ان الاعضاء الذين يتبنون استراتيجية الدمج يصنفون أنفسهم في المآل النهائي بطريقة تؤكد تماثلهم واندماجهم في الثقافة السائدة (التي تسيطر عليها الاغلبية). واستراتيجية التكامل ينجم عنها تصنيف ذاتي يؤكد الانتماء الى الجماعة الاثنية والى المجتمع السائد معاً. اما استراتيجية الانفصال فينجم عنها تصنيف ذاتي يؤكد العضوية في المجموعة الاثنية فقط، فيما ينشأ عن استراتيجية التهميش استبعاد كلٍّ من هوية الاقلية والاغلبية من التصنيف الذاتي. في هذه الحالة يمكن تصنيف الذات بشكل اساسي عبر تصنيفات اجتماعية ذات علاقة.

إن الهوية الاجتماعية والمثاقفة لا تقيمان علاقة منطقية واضحة مع التنافر الممكن للأقليات فيما يتعلق بكيفية نظرتهم الى هويتهم الاثنية والمدنية. مع ذلك، وارتكازا على نظرية الهوية الاجتماعية، فانه يمكن استنتاج هذا التنافر اذا افترضنا ان ذات الاستراتيجية لا يستخدمها كل الاعضاء كي يتجنبوا النظرة الدونية الى الذات. وبشكل مشابه، يمكن استنتاج (التنافر) من تثاقف النماذج المنظور اذا افترضنا ان اعضاء الاقلية المختلفين يمكنهم استخدام استراتيجيات ثقافية مختلفة.

ان التحليل النظري المقدم في هذا المقال توصل الى نتيجة مشابهة فيما يتعلق بتنافر الاقلية. مع ذلك، فإنه يحمل عدداً من الاختلافات الجوهرية، وخاصة عن نظرية الهوية الاجتماعية. اولاً، فإن تحليلنا يؤكد الطبيعة الدينامية لعملية بناء الهوية الجمعية، بما يتعارض مع الطبيعة الثابتة للنموذجين السابقين. من ناحية اخرى، وخلافاً لنظرية الهوية الاجتماعية، فإن نظريتنا لا تفترض ان الهدف الرئيسي للأقليات هو الاندماج في الاغلبية، كما انها لا تفترض ان هذا الميْل مدفوع لحاجة الحصول على تقدير ايجابي للذات. وأخيراً، فان النموذج المقترح يرى عملية رؤية الاقلية لذاتها، أنها تقع اكثر في باب الارتكاس منها في باب الشفاء كما تقترح نظرية الهوية الاجتماعية. ان قارئ ادبيات الهوية الاجتماعية يحصل على الانطباع بأن الاقلية تنشط في صناعة خيارها التصنيفي. مقارنة مع ذلك، فإن نظريتنا التي تناقشها هنا تؤكد على انه رغم ان الأقلية تناضل من اجل الحفاظ على هويتها الاثنية وثقافتها، فان اعضاءها مجبرون على الاختيار من ذاكرتهم الجمعية تلك العناصر التي يرونها اقل احتكاكاً مع المجموعة المسيطرة. ان تماثلهم الاثني الهامشي، والتوليفة التي يحصلون عليها بين هويتهم المدنية والاثنية ما هي الاّ نتاج خيارات مفروضة عليهم ضمن اطار علاقات الاقلية– الاغلبية المحكومة بالنفوذ والهيمنة.

أخيراً، فإن النموذج يدّعي ان التنافر الاجتماعي– الاقتصادي لهذه الاقلية، وطاقة أعضائها المتباينة على الاقتراب من ذاكرتهم الجمعية، وتفسيراتهم الذاتية للحقائق والتطلعات السياسية، كلها تعني ضمناً تنافراً موازياً في تشكيل الهوية الاثنية للأقلية. وكما اوضحنا سابقاً، فإن التنافر الذي يتم التنبؤ به في مجال المماثلة الاثنية تعززه نتائج دراسات عدة، تشير الى ان الاقلية الفلسطينية متنافرة الى حدّ بعيد بخصوص التماثل الاثني، ورغم بعض المزايا الايجابية، فان مثل هذا التنافر له سيئاته الجلّية، مرد ذلك ان اقلية متنافرة الى درجة كبيرة قد ينقصها جمهور نقدي من بين اعضاء المجموعة الذين يشتركون باهتمامات وأهداف متطابقة. ان نقص التضامن والتماسك لا يعيق أدائية المجموعة في الوصول الى اهدافها المشتركة وحسب، بل ينعكس سلباً على الصحة النفسية لأعضاء المجموعة ايضا.

خاتمة

في هذا المقال ناقشنا انه منذ قيام دولة اسرائيل، عانت الاقلية الفلسطينية مسيرة مستمرة من التهميش الاثني والمدني. وفيما يكمن التهميش المدني في تحديد الدولة على انها دولة يهودية، فإن التهميش الاثني نتاج عملية مضبوطة لخيارات هازمة للذات مستلة من الذاكرة الجميعة للأقلية، وهي عملية تحركها علاقة النفوذ القائمة بين الاقلية والاغلبية اليهودية المسيطرة.

ونختتم بالاقتراح بأن يقوم التحليل لبنية هوية جمعية ما على ماضيها المحدّد الذي يتداخل جزئياً في ذاكرتها الجمعية، وعلى المستقبل المنشود. وعلى أن فرص المستقبل للتحقق تعتمد على وجود جمهور نقدي من بين اعضاء الجماعة لهم اهداف واهتمامات متطابقة. ويكمن تحقيق ذلك اذا رأى عدد كاف من الاعضاء ان مصالحهم وأهدافهم متطابقة بشكل مُرض مع المصالح والاهداف الجمعية. ان التنافر الكبير في طريقة تعامل الفلسطينيين مع ذاكرتهم الجمعية يتضمن تشظياً متوازياً بخصوص نظرتهم للمستقبل الجمعي المنشود. ان القمع والاقصاء المعمول به ضد هذه الاقلية من قبل الاغلبية والدولة اليهودية قد تسبب في علاقة صراع

بين الماضي الجمعي للأقلية ومستقبلها من جهة، وبين مراوحة الواقع الذي يقول انها أقلية مهمّشة من ناحية اخرى. ندّعي ان تعقيدات هذا الصراع قد اوجدت اعراض ازامة جمعيّة حقيقية.

المراجع (كما وردت بالانكليزية):

بيت هلاحمي، ب (١٩٩٢). «الآثام الأصلية: تأملات في تاريخ الصهيونية واسرائيل»، بروكلين، نيوجيرزي: انترلنك.

بيري، ج، ترمبل ج والميدو، ي (١٩٨٦). «تقييم المثاقفة»، في كتاب و. بونر و ج بري (محررين)» أساليب ميدانية في بحوث التبادل الثقافي». نيوبري بارك، كاليفورنيا: ساجي.

بيري، ج، كيم، يو بور وآخرون، (١٩٨٩)» توجهات المثاقفة في المجتمعات التعددية» في مجلة علم النفس التطبيقي، ٣٨، ١٨٥- ٢٠٦.

بشارة، ع (١٩٩٥) «العربي الاسرائيلي: قراءة في الخطاب السياسي المبتور» مجلة دراسات فلسطينية، ٢٤، ٢٦-٥٤ (بالعربية).

بورهيس، ر. ي وآخرون (١٩٩٧) «نحو نموذج تثاقفي تفاعلي: مدخل اجتماعي نفسي»: مجلة علم النفس العالمية، ٣٢، ٣٦٩-٣٨٦.

فرويد، س (١٩٢١/١٩٥٥) «علم نفس المجموعة وتحليل الأنا» في «النسخة النموذجية لأعمال سيجغوند فرويد الكاملة في علم النفس» مجلد ١٨، ٦٥-١٤٤. لندن: دات هوكارث.

لوستيك، أ (١٩٨٠) «العرب في الدولة اليهودية: سيطرة اسرائيل على أقلية قومية». اوستن: دار جامعة تكساس.

بيريس، ي، يوفال -ديفيس، ن (١٩٦٩) «بعض الملاحظات حول الهوية القومية للعرب الاسرائيليين» في علاقات انسانية ٢٢، ٢١٩-٢٢٣.

روحانا، ن (١٩٩٣) «هويات بارزة في حالات صراع ناتئة: الهوية الجمعية للمواطنين الفلسطينيين في اسرائيل» في مجلة دراسات آسيوية وافريقية، ٢٧، ٩٧-١٢٧

روحانا، ن (١٩٩٧) المواطنون الفلسطينيون في الدولة اليهودية الاثنية: الهوية والصراع. دار جامعة ييل: نيوهافن.

روحانا، ن وغانم، أ (١٩٩٨) «ازمة الاقليات في دولة اثنية: قضية المواطنين الفلسطينيين في اسرائيل». المجلة العالمية لدراسات الشرق الاوسط، ٣٠، ٣٢١-٣٤٦.

سعادة، أ (١٩٩٢) «بين ايدلوجيا الدولة وهوية الاقلية القومية: الفلسطينيون في اسرائيل وبحوث العلوم الاجتماعية في اسرائيل» في مجلة مراجعة في دراسات الشرق الاوسط، ٥، ١١٠-١٣٠.

سموحا، س (١٩٨٨) «العرب واليهود في اسرائيل» مجلة ١، بولدر: دار وست ريفيو.

سموحا، س (١٩٩٠) «مكانة الاقلية في الديمقراطية الاثنية: مكانة العرب في اسرائيل» في دراسات اثنية وعرقية، ١٣، ٣٨٩-٤١٣.

سموحا، س (قيد النشر) «تصور الاقلية لهويتها الجمعية وسلوك التصويت: حالة الفلسطينيين في اسرائيل» مجلة علم النفس الاجتماعي.

سليمان، ر، وبيت هلاحمي، ب (١٩٩٦). «الفروق الفردية في تصور الهوية الجمعية للعرب في اسرائيل» . (غير منشورة).

سليمان، ر، وبيت هالاحمي، ب (١٩٩٧) «الهويات القومية والمدنية للفلسطينيين في اسرائيل». مجلة علم النفس الاجتماعي، ١٣٢، ٢١٩-٢٢٨.

تاجفل، هـ . (١٩٨٢) « علم النفس الاجتماعي للعلاقات داخل الجماعة» في مجلة آنيوال ريڤيو سايكولوجي، ٣٣، ١-٣٩.

تاجفل، هـ . (١٩٧٨) «التباين بين المجموعات الاجتماعية: دراسات في علم النفس الاجتماعي للعلاقات بين الجماعة» لندن: مطبعة اكاديميك.

تاجفل، هـ (١٩٨١) «الجماعات الانسانية والتصنيفات الاجتماعية: دراسات في علم النفس الاجتماعي». كامبردج : مطبعة جامعة كامبردج.

تاكان، ي وآخرون (١٩٧٧) «خروقات فردية غير متردية في القياس متعدد الابعاد: أسلوب المربعات التبادلية مع ملامح القياس الامثل» سايكو متريكا، ٤٢، ٧-٦٧.

تسلر، م (١٩٩٧) «العرب الاسرائيليون والقضية الفلسطينية» مجلة الشرق الاوسط، ٣١، ٣١٣-٣٢٩.

يفتاحئيل، أُ (١٩٩٣). «الجدل: مفهوم الديمقراطية الاثنية وتطبيقها على حالة اسرائيل». دراسات إثنية وعرقية، ١٥، ١٢٥-١٣٦.

يونغ، ف. وآخرون (١٩٧٨) «برنامج القياس متعدد الابعاد غير المتردي مع خيارات الفروق الفردية». مجلة اساليب بحث السلوك وأدوات القياس، ١٠، ٤٥١-٤٥٣.